AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وتسعة
(مارس2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وتسعة (مارس2025)

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/مرفت حافظ — مكتب المدير

أ/ راندا نوار — قسم النشر

أ/ زينب أحمد — قسم النشر

أ/ شيماء بكر — قسم النشر

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد

	عنوان البحث		الصفحة	
	الدراسات القانونية	**Legal studies**		
1	حدود سلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري وفقًا للنظام السعودي نفيسة حامد عبد الرازق بدري		1	33
	الدراسات التاريخية	**Historical studies**		
2	الحمامات العامة في القاهرة عصر سلاطين المماليك (648 هـ/1250م – 923هـ/1517م) سحر السيد ابراهيم السيد		34	106
	الدراسات الاجتماعية	**Social studies**		
3	دور الدولة المصرية في تأهيل الشباب المصري للقيادة السياسية سماح السيد مصطفى الشربيني		107	141
4	تحولات الشخصية المصرية بين الثبات والتغير دراسة ميدانية على المرأة المصرية هبة صالح أبو سريع عبد الخالقِي		142	217
5	ثقافة التسامح وعلاقتها بدعم الوحدة الوطنية في المجتمع المصري أحمد أحمد محمد محمد		218	267
	الدراسات السياسية	**Political Studies**		
6	دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق فوزية خداكرم عزيز		268	312
	دراسات علوم الاتصال والإعلام	**Communication and Media Sciences Studies**		
7	الدراما التلفزيونية والهوية الوطنيةدراسة تحليلية على عينة من المسلسلات المصرية في الفترة من 2000 : 2022 رباب علي نصار عبد الباقِي		313	347
	دراسات علم المكتبات	**Library Science Studies**		
8	المستودع الرقمي للبحوث العلمية بجامعة القادسيةِ دراسة تحليلية للصعوبات والتحديات لدى طلبة الدراسات العليا منصور عيدان عكرب		348	398
	دراسات الآثار	**Archaeology Studies**		
9	وظائف كهنة المعبودة سخمت وقائمة بكبار كهنتها في مصر القديمة هدير محمد عبيد		399	431
	دراسات اللغة الإيطالية	**Italian Language Studies**		

10 المفاهيم الاساسية لشاعرية اليساندرو مانزوني. "كتاب الماسي"انموذجا 1 23
وسن عبدالحسين رضا حسين ازهار عصام عبد الوهاب

Japanese Language Studies دراسات اللغة اليابانية

11 日本とエジプトにおける女子教育改革の一考察 ―津田梅子とナバウェーヤ・ムーサ―比較研究 24 63
Nour Safaa

افتتاحية العدد 109

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(109 – مارس 2025)** من مجلة المركز "مجلة بحوث الشرق الأوسط". هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة، ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة، وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة.

ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات السياسية

Political Studies

www.mercj.journals.ekb.eg

دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

The role of the banking sector in achieving economic development in Iraq

فوزية خداكرم عزيز

Fawzia Kudakaram Aziz

009647717239166

fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

College of political science – University of Baghdad

www.mercj.journals.ekb.eg

مستخلص

يُعدُّ أداء المصارف العراقية بأنواعها الحكومية والأهلية مؤشراً مهماً للتنمية الاقتصادية، لما للمصارف من إستراتيجيات وسياسات توجه التعاملات المالية صوب تحقيق أهداف اقتصادية وتطويرية لتحقيق تنمية مستدامة، خاصة بعدما أصبحت جميع المصارف تلعب دوراً تجارياً وتنموياً، لا ينحصر فقط على أداء الواجبات التقليدية المتعلقة بالائتمان، إنما يقوم أيضاً بتمويل المشروعات الاستثمارية من خلال أموال العملاء، بالإضافة إلى دوره في مواجهة الأزمات المالية والمشكلات الاقتصادية. كما تسعى المصارف إلى توظيف الأموال توظيفاً صحيحاً، لتحقيق عائد مناسب يحقق النمو والتنمية الاقتصادية، وقد ركز البحث على محاور مهمة تمثل في المبحث الأول مفهوم القطاع المصرفي العراقي ومكوناته وتطوره، والمبحث الثاني في المهام التي يؤديها القطاع المصرفي العراقي لتحقيق التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فقد ركز على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في القطاع المصرفي العراقي، مستندا إلى فرضية مفادها أن القطاع المصرفي العراقي قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسته النقدية وتحويل المدخرات إلى استثمارات لتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية، واتبع في ذلك المنهج التحليلي الوصفي، وتوصل البحث إلى نتائج منها أهمية القطاع المصرفي في تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية وتحفيز الاقتصاد للتطور من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق الأرباح الضخمة لتضاف إلى الإيرادات الحكومية وتجاوز الأزمات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

القطاع المصرفي، البنك المركزي العراقي، التنمية الاقتصادية، السياسة النقدية.

Abstract

The performance of Iraqi banks, both governmental and private, is an important indicator of economic development, as banks have strategies and policies that direct financial transactions towards achieving economic and developmental goals to achieve sustainable development, especially after all banks began to play a commercial and developmental role, not limited to performing traditional duties related to credit, but also financing investment projects through customers' money, in addition to its role in confronting financial crises and economic problems. Banks also seek to invest funds in a proper manner, to achieve an appropriate return that achieves economic growth and development. The research focused on important axes represented in the first section on the concept of the Iraqi banking sector, its components and its development, and the second section on the tasks performed by the Iraqi banking sector to achieve economic development. As for the third section, it focused on the most important indicators of economic development in the Iraqi banking sector, based on the hypothesis that the Iraqi banking sector is capable of achieving economic development through its monetary policy and converting savings into investments to stimulate economic growth and development. It followed the descriptive analytical approach in this, and the research reached results including the importance of the banking sector in developing the basic economic sectors and stimulating the economy to develop through financing investment projects to achieve huge profits to be added to government revenues and overcome economic crises.

Keywords: banking sector, central bank of Iraq, economic development, monetary policy.

مقدمة

يعد القطاع المصرفي في العراق الممول الرئيس لمختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وفق خطط وسياسات مدروسة ومخططة،وتتولىإدارة هذا القطاع البنك المركزي العراقي، الذي يؤدي مهاماً أساسية في إدارة العملية الاقتصاديةوفي رسم السياسة النقدية، باعتباره المستشار المالي للحكومة، ومؤسسة سيادية رصينة،وأهم ما يميز نشاطاته المصرفية هو معاملاته النقدية المتمثلة بقبول الودائع ومنح القروض والائتمانيات النقدية المختلفة وغير النقدية، وعمليات التحويل، وإبرام الذمم.

ويؤدي دور الوساطة المالية في قبول الودائع وحفظها وتقديم القروض متوسطة الأجل مدتها لا تتجاوز(7سنوات)، مثل تجهيز الآلات والمعدات، كما تقدم قروضًا طويلة الأجل مدتها (7–20 سنة)، لتمويل المشاريع الكبيرة والعقارات، أي أنها تقوم بدور الوسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال فيودعونها، وبين الذين هم بحاجة إلى أموال فيقدم إليهم القروض. والهدف الأساس الذي يسعى إليه هذا القطاع هو تمويل نشاطات الاقتصاد الاستثمارية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتطويره وتحسين أدائه بما يحقق الرفاهية والازدهار والتنمية الاقتصادية. بالإضافة الى مهامه في إصدار لوائح وتعليمات، تحقق أهدافاً مركزية أساسية تتمثل في رفع القيمة الشرائية للدينار العراقي والمحافظة على معدلات متوازنة مقارنة مع العملات الأجنبية، وبالأخص الدولار الأمريكي، وتكوين احتياطيات من العملة الأجنبية، وتحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي، وإدارة احتياطي الحكومة من الذهب، ومراقبة وتعزيز كفاءة أنظمة الدفع، والحفاظ على نظام مالي تنافسي مستقر يستند إلى السوق، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما هو دور القطاع المصرفي العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2- ماهي المهام التي يؤديها القطاع المصرفي العراقي لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال:

1- قدرة القطاع المصرفي في مواجهة المشكلات الاقتصادية المتمثلة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال منح القروض وإصدار السندات، وأذونات الخزانة وتوفير السيولة النقدية.

2- أهمية القطاع المصرفي في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية، فانخفاض أسعار النفط عالمياً ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاد العراقي، كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد اعتمادا كليا على وارداته من النفط في تمويل المشاريع الإنتاجية\

هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- التعرف مكونات القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في العراق.

2- التعرف على دور القطاع المصرفي في مواجهة المشكلات الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية.

فرضية البحث:

إن الأزمات الاقتصادية وعدم تحفيز الاستثمار والادخار لزيادة أرباح المصارف له تأثيراته السلبية على الدخل والاستهلاك، مما يخلق ضغوطاً باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

لتحقيق الهدف من البحث تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي للقيام بتحليل الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، من خلال وصف لموضوع البحث لدور القطاع المصرفي، وجمع المعلومات والحقائق عن القانون رقم(12) لسنة 1991 الخاص بالسماح للقطاع الخاص بالعمل المصرفي، وقانون رقم(26) لسنة 2004 الخاص بمنح استقلالية للبنك المركزي العراقي بمعزل عن ضغوطات السياسة المالية، وقوانين أخرى، ومعرفة إمكانات القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، لإثبات فرضية البحث والتوصل لاستنتاجات منطقية تخدم البحث.

تقسيم البحث:

وبالنظر لأهمية الدور الفعال والمتميز الذي يقوم به القطاع المصرفي بشكل عام، والبنك المركزي العراقي بشكل خاص فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول منه: مفهوم القطاع المصرفي ومكوناته وتطوره، أما المبحث الثاني فقد تناول: المهام التي يؤديها القطاع المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فقد ركز على: مؤشرات التنمية الاقتصادية في القطاع المصرفي العراقي.

نطاق البحث:

الحدود المكانية : دولة العراق

الحدود الزمانية : فترة التسعينيات إلى العام 2024 وحسب ما توفر من بيانات إحصائية عن المصارف العراقية.

الإطار المفاهيمي والنظري:

1- مفهوم القطاع المصرفي:

ويقصد به مجموعة المؤسسات المالية التي تعمل في نشاط خدمي واحد، وتقدم خدمات مالية تتمثل في الودائع والقروض والتحويلات المالية والتأمينات المصرفية بالإضافة إلى خدمات مصرفية إلكترونية للأفراد والشركات(النجار، 2017:ص29).

كما يمكن تعريفها بأنها نشاطات خدمية تهدف إلى زيادة دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية، مما ينعكس إيجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني(سعيد،2017:ص55).

2- أهداف القطاع المصرفي:

يهدف القطاع المصرفي إلى تحقيق جملة من الأهدافأهمها:(النجار، مصدر سبق ذكره،2017: ص33):

- تحسين استخدام الموارد في الاقتصاد الوطني والسعي في تقديم خدمات مصرفية مشابهة للخدمات المصرفية التي تقدمها البلدان المتقدمة.
- تعزيز الشراكات الإنتاجية والاستثمارية والتجارية ورفع فعالية الأسواق المالية وفتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية، لخلق علاقات جديدة في السوق المالي المحلي والأجنبي.
- تطوير أنظمة العمليات لتتضمن آليات جديدة وأسس علمية في منح القروض وتقديم الخدمات المصرفية.
- استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والتخلص من سياسة الكبح المالي ويقصد به تدخل الدولة بالوسائل الضريبية أو الأدوات النقدية والمالية؛ مثل وضع سقوف على أسعار الفائدة والتدخل في

توجيه الائتمان في النشاط المالي بما يشوه آليات السوق والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض، وينحرف بالقطاع المالي بعيداً عن الكفاءة الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (مروة مهدي،2023) بعنوان المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادي، هدفت الدراسة إلى معرفة دور القروض المقدمة من المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية ومعرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور المصارف التجارية العراقية، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات منها إسهام المصارف التجارية غير المباشرة في تنفيذ مشاريع استثمارية، وتحديد كمية الأموال اللازمة للمشروع لضمان نجاح إنشاء مشاريع مربحة اقتصادياً لتحقيق التطور الاقتصادي.
2. دراسة(Salman ,2021) بعنوان مؤشرات السلامة المالية في ظل الأزمات المالية وأثرها على التمويل المصرفي، هدفت الدراسة إلى التركيز على المصارف الأهلية وتأثير صدمات أسعار الفائدة على أداء القطاع المصرفي في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تقليص هامش الفائدة الصافي وتفاقم جودة الأصول في القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الأول: مفهوم القطاع المصرفي العراقي ومكوناته وتطوره

يتحدد مفهوم القطاع المصرفي بحسب النشاط الذي يؤديه، والهدف الذي أنشئ من أجله، والتمويل الملائم للقطاعات الاقتصادية، وتنوعت التعريفات الخاصة بالقطاع المصرفي بحسب اختلاف القوانين والأنظمة التي تتحكم في أعمالها من دولة إلى أخرى،

بالإضافة إلى اختلاف الأنشطة التي تؤديها المصارف، لذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تعريف شامل لجميع أنواعها والقوانين التي تحكمها(السيد علي،1984:ص32)، إلا أن التعريف الأكثر انتشاراً هو اعتبارها مؤسسات تتخذ من التجارة بالنقود حرفة لها(العريقات،1992: ص117)، ويمكن تحديد مفهوم القطاع المصرفي أيضًامن خلال القيام بأعمالها المصرفية التي تعتمد على أصول وأعراف وتطورها وفقاً لنشأتها وفروع عملياتها، فقد بنيت تلك الأصول والأعراف على مفاهيم ومبادئ مستمدة من حق المدخر أو المقرض في الحفاظ على قيمة مدخراته، وحق المستثمر أو المقترض في زيادة أرباحه، وحق المصرف الذي يقوم بدور الوسيط بين هذا وذاك لتعبئة المدخرات من المدخرين، واقراضها الى المستثمرين وتحقيق أقصى ربح ممكن(حسين،2018:ص87).

ويعرف المصرف أيضا على أنه المؤسسة التي تقدم الأموالإلى الأفراد بطلب منهم كما يقوم الأفراد بإيداع أموالهم لديه عندما تكون فائضة لديهم وعدم حاجتهم إليها، اي أنها عملية قبول الودائع ومنح القروض(الحديثي، سالم،2010:ص71). بالإضافة إلى أن المفهوم يشير إلى مؤسسات مختلفة في أعمالها ووظائفها ونشاطاتها كالمصارف الاستثمارية والتجارية ومصارف التنمية، مثل تحويل الأموال التي تقبلها المصارف كودائع من المدخرين ثم إرجاعها عند الطلب، ومن ثَمَّ استخدام هذه الودائع في تقديم قروض لآجال قصيرة أو طويلة، أو في تحويلها إلى استثمارات لتحسين واقع وإنتاجية الاقتصاد بشكل عام(فهد،2009:ص211).

ويتكون القطاع المصرفي في أي بلد، من حيث الملكية في رأس المال، من مصارف عامة تعود ملكيها إلى الدولة والهيئات المرتبطة بها، ومصارف خاصة تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة أشخاص شركاء أو عائلة، وهناك مصارف مساهمة التي يقسم رأسمالها بشكل أسهم، بحيث يشترك في ملكيتها عدة أفراد ومؤسسات دون قيود عدا قيد القفل للملكية، وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول في الأسواق المالية. بالإضافة إلى

المصارف التعاونية التي تأسسها الجمعيات التعاونية والحرفية، والتي تعود ملكيتها إلى هذه الجمعيات(عمر،1978:ص185).

أما من حيث الجنسية فهناك أربعة مصارف، فهناك المصارف الوطنية والأجنبيةوالإقليمية ومصارف الصناديق الدولية،كما تقسم من حيث طبيعة أعمالها إلى مصارف مركزية؛ التي تتولى مهمة الإشراف والرقابة على بقية البنوك، ومصارف تجارية التي تقوم بمهمة أساسية؛ وهي عملية خلق النقود، كما توجد مصارف صناعية التي تختص بإقراض المنشآت الصناعية لتخصصها بالتعاملات الصناعية فقط، وتمويل الوحدات الصناعية الجديدة ودعم الوحدات القائمة من خلال تقديم الأموال لشراء الآلات والإنشاءات والمواد الخام اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية في جميع فروع الصناعة، كما توجد مصارف زراعية تختص بالتمويل الزراعي لأغراض التوسع الأفقي أو العمودي في القطاع الزراعي وتغطية النقص لدى المزارعين، أما المصارف العقارية فهي تمول مشاريع المواطنين الإسكانية وتأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني(الدوري، السامرائي،2013: ص35)، وتعتمد هذه المصارف على رؤوس أموالها لتمويل نشاطها كما تعتمد على القروض التي تحصل عليها من البنك المركزي والسندات التي تصدرها. وتوجد مصارف للتوفير تقبل المدخرات الصغيرة، وهناك المصارف التعاونية التي تقدم القروض لأعضائها ويمثل المصرف الاشتراكي العراقي مثالا على ذلك(محسن، 2016: ص370)، أما المصارف الإسلامية فهي تقدم خدمات وتزاول أعمالًا طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها وتحقق مصلحة المساهمين في قيامها والاقتصاد ككل(عريقات، عقل، 2010:ص265).

ويتألف الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي والمصارف التجارية (الرافدين والرشيد) التابعة ملكيتها للحكومة، والمصارف المتخصصة الزراعية والصناعية والعقارية، إلى جانب المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين وصندوق التقاعد وصناديق الاستثمار)، وعليه فإن الجهاز المصرفي العراقي يتكون من مؤسسات مالية تزاول العمل المصرفي كوساطة بين المدخرين والمستثمرين، مما يجعلهم أمام مسئولية كبيرة في صنع القرارات النقدية للحفاظ على السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي(صالح،2008:ص73).

لقد سيطرت المصارف الأجنبية قديماً على المصارف في العراق وفروعها الموزعة في(بغداد والموصل والبصرة)، ولم يكن هناك مصارف حكومية وطنية، وكانت المصارف الأجنبية تمارس جميع الأعمال المصرفية دون وجود رقابة حكومية مركزية،مثل (البنك العثماني عام 1893)، و(البنك الشاهنشاهي الإيراني عام 1916)، و(البنك البريطاني للشرق الأوسط)، وصدر قانون العملة العراقية رقم(44) عام 1931 شكل بموجبه لجنة للعملة مقرها لندن(خميس،2014:ص17)، واستمر العمل بذلك إلى أن تأسس المصرف الوطني العراقي المتمثل بالبنك المركزي العراقي عام 1947، كما أُنشئ أول مصرف في عام 1935، باسم المصرف الزراعي الصناعي، الذي تغير اسمه عام 1946 إلى المصرف الزراعي التعاوني العراقي، ثم مصرف الرافدين عام 1941، والبنك المركزي عام 1947، والمصرف العقاري عام 1948، وتقدم هذه المصارف جميعها خدمات للعملاء ومجازة من قبل البنك المركزي العراقي؛ لأن البنك المركزي الذي باشر أعماله عام 1948، وبحسب الدستور العراقي، هو المسؤول عن رسم السياسة النقدية وإصدار العملة والتحكم في عرض النقد للمحافظة على الاستقرار النقدي(عبود،2013:ص93)، من خلال أدواته النقدية غير المباشرة، التي تشمل الاحتياطي النقدي القانوني والأجنبي لدى البنك المركزي، وبيع العملات الأجنبية وحوالات

البنك المركزي وعمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، لإدارة السيولة النقدية(القريشي،2020: ص197).

وفي عام 1964 شهد القطاع المصرفي تطورات جذرية حيث أُصْدِرَ قانون(تأميم المصارف)، رقم (100) لنفس العام الذي لاقى عدم قبول من البعض، والقبول من البعض الآخر، والذي يتضمن تأميم جميع المصارف غير الحكومية بضمنها المصارف الأجنبية؛أي نقل ملكية المصارف الخاصة إلى القطاع العام، وجعلها مملوكة للدولة وتحت إدارتها لتصبح ملكاً عاماً ومنع القطاع الخاص من تأسيس مصارف داخل العراق فتم إنهاء رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي الخاص، دون تقديم تعويضات لأصحابها، فأدمجت أربع مجموعات؛ وهي (مجموعة البنك التجاري العراقي، مجموعة، بنك بغداد والعربي، مجموعة بنك الرشيد، ومجموعة بنك الاعتماد) ، جميعها بمصرف الرافدين الحكومي عام 1974(النصيري،2021:ص57)،وتأسس مصرف الرشيد سنة 1988 بموجب قانون رقم (52)،وتم تقسيم مصرف الرافدين إلى مصرفين؛ هما: مصرف الرشيد، ومصرف الرافدين، وفي عام 1990 عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم(64) لسنة 1976، وأنهى التأميم. فتحول من الاحتكار الحكومي إلى التعددية المصرفية والسماح للقطاع الخاص بالعمل المصرفي بموجب قانون رقم (12) عام 1991، فأصبح النظام المصرفي يضم (25) مصرفا للصيرفة منها (6) مصرفا حكوميا، و(18) مصرفا خاصا، تجاريا ومصرفًاإسلاميًا واحدًا، ومصرفًا واحدًاآخر مختلطًا، مما خلق أجواءً تنافسية في تقديم خدمات مالية (المشهداني، العبيدي، 2020:ص155).

وتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب رقم (24) لنفس العام. وتأسيس مكاتب بيع وشراء الأوراق المالية، ومنح إجازات ممارسة الاستثمار المالي لشركات

مساهمة استنادا إلى قانون نظام الشركات للاستثمار المالي رقم(5) لسنة 1998(الليلة،2013: ص69).

وبعد التحول إلى اقتصاد السوق وإصدار قانون رقم(56) لسنة 2004، منح البنك المركزي العراقي استقلالية عن الحكومة في إطار تنفيذ السياسة النقدية، كما أصبح البنك المركزي معزولًا عن ضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة بموجب المادة رقم (26) من القانون نفسه، وذلك للحفاظ على عرض النقد . كما صدر قانون المصارف التجارية رقم(94) لسنة 2004، وقانون لسوق العراق الأوراق المالية رقم(74) للعام نفسه، كما صدر قانون الاستثمار رقم(13) لسنة 2006 من أجل تعزيز نظام مالي وفق معايير دولية. وكان من أبرز المصارف التي أسست في تلك الفترة هو المصرف العراقي للتجارة، برأس مال قدره(100 مليون دولار)، من صندوق تنمية العراق، والهدف منه مساعدة العراق في استعادة جدارته الائتمانية دولياً، وتقوية العلاقات المالية. وتحقيق إصلاحات تتمثل في تحرير أسعار الفائدة المصرفية، لرفع أداء وكفاءة القطاع المصرفي(المشهداني، العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص157).

كما تم إصدار قانون الدفع الإلكتروني وإطلاق المعاملات الإلكترونية، وزيادة رؤوس أموال المصارف التجارية إلى (150 مليار دينار عراقي)، وشركات الصرافة إلى(500مليار دينار عراقي)، وشركات التحويل إلى(45 مليار دينار عراقي).واتخذ البنك المركزي العراقي إجراءات أخرى لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية لتحقيق الاستقرار المالي، فأصدر قانون المصارف الإسلامية رقم(43) سنة 2015،يقتضي بموجبه تنظيم أعمال المصارف الإسلامية في تطبيق مقررات (بازل)، الذي يخص المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق(شندي،2011:ص301).

وفي فترات تفشي جائحة كورونا عام 2020 اهتم البنك المركزي العراقي بإصدار ضوابط وتدابير لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتدابير السيولة للمصارف

الإسلامية، كما صدرت تعليمات لتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الجوال، ومراقبة مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي(الزبيدي،2020:ص43).

المبحث الثاني: المهام التي يؤديها القطاع المصرفي العراقي لتحقيق التنمية الاقتصادية

أولاً: المهام والاختصاصات التي تؤديها المصارف بصفة عامة:

تؤدي المصارف مهاماً متنوعة ورئيسة من حيث تقديمها خدمات مالية وخاصة الإقراض والتوفير والمدفوعات، وتقدم لأي منشأة أعمال مجموعةً من الخدمات المالية اللازمة لها بوصفها منشأة تقبل النقود كودائع وسحبها عند الطلب ثم تستثمر هذه الودائع وتوظفها في خدمة المجتمع، من خلال قيام المصارف بإنشاء حسابات التوفير والحسابات الجارية وتزويدهم بالقروض، كما تقوم المصارف بمهمة إصدار النقد وإدارته وتحديد فئاته ومواصفاته، كما تهتم بوضع السياسة النقدية وتنفيذ آلياتها، لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار الأسعار من خلال تعديل عرض النقود والتي تجري من خلال شراء الأوراق المالية أو بيعها في السوق المفتوحة أو لإمداد المصارف التجارية بالسيولة النقدية، كما تهتم المصارف بوضع نظام لسياسة سعر الصرف الأجنبي والرقابة على سوق الصرف الأجنبي والرقابة على العملة في التداول، وإصدار التعليمات الرقابية للجهات المسؤولة عنها، ويترتب على المصارف توفير مقدار كاف من العملة لتمويل النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يحدث فيه تضخماً نقدياً(النصيري، مصدر سبق ذكره، 2021:ص59).

كما تقوم المصارف بمهمة إعادة خصم الأوراق التجارية التي تملكها والمقاصة بين حسابات المصارف لتسوية حساباتها للمصارف التجارية والتحكم في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، وبما أن المصارف تعمل بوصفها الوكيل المالي للحكومة بسبب احتفاظها بالودائع الحكومية لذلك تقوم بنقل الأموال الحكومية من منطقة إلى أخرى

في داخل الدولة وخارجها، وبيع وشراء الأوراق المالية لحساب الحكومة وتسويق السندات الحكومية، والأهم من ذلك قيامها بالحد من الآثار السلبية التي قد تسببها العمليات المالية الحكومية في الاقتصاد الوطني الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب المتزايدة بالاقتراض بمقادير ضخمة(النجار، مصدر سبق ذكره،2017:ص31).

ثانياً :مهام واختصاصات القطاع المصرفي العراقي:

يقوم القطاع المصرفي العراقي بمهام استشارية ومالية للحكومة، ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي، وتوفير خدمات السيولة للمصارف، كما يقدم القطاع المصرفي العراقي مهاماً أساسية لتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، من خلال إمكاناتها في تجميع أموال وأصول نقدية من مصادر مختلفة، واستثمارها بما ينمي القطاعات الأخرى، ومن ثَمَّ تحقيق أعلى معدلات للنمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة وأهميتها للمجتمع، ويمكن توضيح مهام القطاع المصرفي التي تقود إلى مسارات تحقيق التنمية الاقتصادية بما يلي :

1- إدارة عمل السياسة النقدية وتنظيمها:

حيث يؤدي القطاع المصرفي العراقي وظيفة المستشار المالي المؤتمن على المال العام، وإدارة احتياطي المصارف الوطنية من العملة الأجنبية التي تمثل غطاء العملة الوطنية واستقرارها، وتستخدم المصارف أدواتها النقدية لتمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للمصارف التجارية، والتي تتمثل بالأدوات الكمية والنوعية، فالأدوات الكمية تشمل الاحتياطي القانوني التي تمثل نوعاً من القواعد التنظيمية تلزم المؤسسات المالية والمصرفية بالاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع على شكل أرصدة نقدية سائلة أو حسابات جارية وفق القانون، وذلك لحماية أموال المودعين واستقرار النظام المصرفي، أما سعر الخصم فتقوم المصارف بتخفيضه كجزء من سياسته التوسعية في زيادة عرض النقد

وتنشيط الحركة الاقتصادية، والحالة العكس في حالة التضخم حيث تلجأ المصارف إلى رفع سعر الخصم، والقيام بعمليات السوق المفتوحة عند ظهور بوادر انكماش النشاط الاقتصادي فتقوم بشراء الأوراق المالية لزيادة الاحتياطيات النقدية المصارف والعكس في حالة التضخم(راضي،2021:ص53)، أما الأدوات النوعية فتلجأ المصارف باستخدامها للتأثير على تدفقات التمويل المصرفي الممنوح، دون التأثير على الحجم الكلي لهذا التمويل والحد من ظاهرة المضاربة في الأسواق المالية والنقدية، حيث لا تستطيع المصارف تقديم القروض إلى المستثمرين دون تقديم السندات التي يملكونها كضمان لتلك القروض(النصيري، مصدر سبق ذكره،2021:ص61) .

2- تحقيق الأرباح وتكوين الاحتياطيات:

تتمتع إدارة المصارف و المؤسسات المالية بأهمية قصوى، من خلال تحقيق أعلى أرباح ممكنة فيسعى القطاع المصرفي إلى إرضاء مالكي رؤوس الأموال، والتأكد من توظيف جميع الأموال المودعة بالمكان الصحيح والأمين، الذي يؤمن استردادها، ثم توجيه الأموال نحو الاستثمار بالإضافة إلى تسديد فوائد المودعين التي يستحقونها، وتكوين احتياطيات لدعم المصرف بالأموال وتوزيع الأرباح التي حصلوا عليها لأصحاب رأس مال المصرف مع تحمل مخاطر عدم قدرة المدين على الإيفاء بدينه، التي تسببها تلك العمليات، وتحقيق التوازن بين الأرباح والمخاطر(البرزنجي،2019:ص97).

1- تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات

فعندما لا يمتلك البلد احتياطيات نقدية كبيرة مع ضعف فرص الحصول على القروض الخارجية، تلجأ السلطات النقدية إلى اعتماد نظام التعويم لسعر الصرف، أما في حال امتلاك احتياطيات نقدية كبيرة فيكون تثبيت سعر الصرف أكثر ملائمة، ويمكن توظيف سعر الفائدة للحد من العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر الفائدة

وزيادة الاستثمارات مما يزيد من فرص العمل و الإنتاج للسلع لتلبية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض للحصول على العملات الأجنبية؛ومن ثَمَّ استخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتصحيح وضع ميزان المدفوعات(زاير ،2014:ص63).

4- وساطة مالية بين المدخرين والمستثمرين:

من المعروف أن عمل أغلب المصارف يتركز في قبول المصارف للودائع من الأفراد والشركات وحفظ هذه الأموال، مع منح الائتمان ثم تحويل تلك الأموالإلى قروض للمستثمرين، بمعنى أن المصرف يقوم بمهمة الوساطة المالية بين المدخرين الذين لديهم أموال نقدية فائضة عن حاجتهم ويأملون الحفاظ عليها وزيادتها، وبين المستثمرين في الوحدات الإنتاجية(مطر ،2004:ص311).

5- تقديم خدمات منظورة وغير منظورة

تعد وظيفة تقديم القروض من قبل المصارف أو منح الائتمان من أهم الوظائف المنظورة التي تقدمها المصارف، وذلك من خلال تقديم مبالغ مالية بشكل قروض واجبة الاسترداد بفائدة، لأحد العملاء مع التزام العملاء الذين قدمت لهم مبالغ القرض بالشروط المقرة، ودفع فوائد على المبلغ المقترض في المدد المتفق عليها آنفاً، سواء كانت قروض بضمانات مختلفة، أو قروض بضمان شخص واحد، أو قروض بدون ضمانات(دحام،2013:ص177).

بالإضافة إلى وظيفة خصم الأوراق التجارية للحصول على السيولة المالية بشكل سريع، حيث يقوم الأفراد ببيع بأجل ويحصل على كمبيالات، مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته، وفي حال احتياجهم للمال سيلجأون للمصرف ليخصمها لهم، فيحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة المتفق عليه مسبقاً، ومن ثَمَّ سيستفيد المصرف استفادة قصوى من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة، كما يقدم المصرف خدمات تبديل العملات الأجنبيةبالعملات

الوطنية وبالعكس، بنية التأثير على سعر الصرف أو على السياسة التجارية، أو لتأدية مدفوعات والتزامات مترتبة عليهم في العالم الخارجي، أو حاجة الدولة إلى استيراد السلع المنظورة أو استيراد سلع غير منظورة، واستيرادات الذهب لأغراض نقدية(النصيري، 2014:ص83).

6- تحفز المصارف على النمو الاقتصادي

حيث يعد البنك المركزي العراقي، والمصارف المتخصصة محفزة للنمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات، وتمويل المشاريع الاستثمارية وتقديم تسهيلات ائتمانية ورفدها بالسيولة المالية، لإتمام مشاريعها فتحقق المشاريع زيادة في الكفاءة والإنتاجية وزيادة رأس المال، ومن ثَمَّ تطوير مستوى الرفاهية، وفيما يخص القطاع المصرفي فإنه يتحمل التكاليف من المنافسة السائدة في السوق، مما ينعكس بشكل إيجابي في التخلص من الفقر وتوفير فرص العمل؛ومن ثَمَّ ارتفاع الدخل الفردي.

كما يحفز القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية وتحقيق تدفقات نقدية من مصادر تسديد الالتزامات المترتبة على تلك المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية(الشمري، 2006:ص33).

7- قيام المصارف بتقديم خدمات الإيجار التمويلي

وهي عملية قيام المصرف بتأجير آلات ومعدات، أو أية أصول مادية أخرى تحتاجها المشروعات الإنتاجية والاستثمارية، مقابل دفع الجهة المستفيدة(المشروعات)أقساط ثمن الإيجار، فتلجأ المشروعات إلى إبرام عقود التأجير بالتمويل مع المصرف، وتعد هذه الطريقة قديمة فقد عرفها البابليون ونظمها حمورابي في قوانينه، كما عرفها الفراعنة، ولكن ليست بالصورة المتبلورة حديثاً.

ولأن أي مشروع تجاري أو استثماري يهدف إلى تعظيم أرباحه، فإنه يبحث عن وسائل تمويل تمكنه من تحقيق هذا الهدف، فتتفق هذه المشروعات مع إحدى مؤسسات التمويل بأن تستأجر لحسابها أصولًاإنتاجية مقابل ثمن الشراء والفائدة، ويكون هامش الأرباح للمؤسسة المالية القائمة بعملية التمويل، وبعد نهاية الإيجار تقوم المشروعات بأخبار المؤسسة المالية إما بتجديد العقد لمدة أخرى، أو شراء الأصول التي تم تأجيرها، ولا يشترط الاتفاق شراء الأصول المؤجرة من معدات وآلات، وينقضي العقد بانتهاء المدة المتفق عليها في العقد، والتي تتراوح بين السنتين إلى خمس سنوات، أو من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل إلى المصرف، وبذلك يمثل عقد التأجير التمويلي إضافات جديدة للناتج القومي، لأن المشاريع ستقوم باستئجار الأصول مرة أخرى فيستفيد المصرف من الأموال الجديدة لنفس الأصولأو الآلات والمعدات(الراوي،2008:ص403)، كما توفر هذه الوسيلة الإمكانات لتحفيز الصناعات الإنتاجية فيقضي على فترات الانتظار التي تحتاجها المشروعات، لتكوين احتياطيات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس مال، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسع المزمع إجراؤه عما لو تم التعاقد على الأصول دون انتظار، لذلك لابد للمصارف أن تسهل إجراءات العقد، لتشجع العملاء على التوجه لمثل هذا الخيار لاستمرار أعمالهم، مما تسهم هذه العمليات في النهوض الاقتصادي من خلال سهولة الحصول على التمويل لمشروعات ضخمة، ثم إعادة التمويل في المشاريع الكبرى ذات الدخل الاقتصادي العالي، والاستفادة منها دون الحاجة إلى تجميد رؤوس الأموال في حال وجودها (عمران،2019:ص490)

8- تقديم خدماتالوكالة المصرفية والإنابة:

الوكالة المصرفية هي وكالة منظمة ضمن المصرف، من قبل موظفيه بحضور الوكيل والموكل، وهي من الإسناد العادية، ولا يحق للوكيل في الوكالة المصرفية التوقيع على عقود التسهيلات أو الملاحق أو السندات، بموجب تلك الوكالة لإمكانية الطعن بها

أمام القضاء، ولكن يتطلب هذا العقد توثيق التوقيع وتثبيت الالتزام، ولا يجوز لأي شخص في العراق ممارسة الأعمال المصرفية دون الحصول على ترخيص أو تصريح صادر من البنك المركزي العراقي عدا الشخص الذي تم إعفاؤه من قبل البنك المركزي العراقي(طه،2002:ص95).

كما يقوم البنك المركزي بإدارة الدين الحكومي العام الداخلي والخارجي نيابة عن الحكومة العراقية، حيث يتمثل الدين الداخلي للحكومة في حوالات الخزينة والسندات الحكومية، حيث يقوم البنك المركزي العراقي ببيع الحوالات والسندات تلك في الأسواق النقدية والأسواق المالية، وفق شروط وضوابط محددة، في مقدمتها استيعاب هذه الأسواق لحجم القروض الحكومية، أما عن إدارة البنك المركزي للدين الخارجي أي(تسوية ديون الحكومة مع الأطراف الدولية سواء كانت الأطراف دولاً أو هيئات)، فيتم من خلال تحمل البنك المركزي العراقي أعباء خدمة هذه الديون ويقوم بسداد أقساط الدين مع الفوائد المترتبة عليه، نيابة عن الحكومة وبدون أية عمولة(حمزة،2015:ص86)

9- إدارة الاحتياطيات النقدية والمالية الحكومية:

من المهام الأساسية للبنك المركزي العراقي هو بناء احتياطي نقدي أجنبي وتعزيز سعر صرف الدينار العراقي وهو أحد مؤشرات النجاح في تطبيق السياسات النقدية، حيث يتولى البنك المركزي العراقي مهمة الإدارة والرقابة على كافة الموجودات الحكومية لدى البنك المركزي، والتي تشمل كل الذهب والعملات الأجنبية، وبناء احتياطي نقدي أجنبي لتعزيز الاستقرار في السوق النقدي، وتسوية المبادلات الخارجية على أساس أسعار الصرف المحددة بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية(حسين،2022:ص117)

10- تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية والمصرفية:

يقوم البنك المركزي العراقي بإبداء الرأي وطرح سياساته وإجراءاته وتدابيره المتخذة الاقتصادية والمالية المختلفة للحكومة، وبالأخص السياسات المالية والنقدية. باعتباره عالما بكل الأمور والموجودات المالية والنقدية، ورسم إستراتيجيتها لتحقيق أهدافها في دعم الاقتصاد الوطني، والسير بخطى ثابتة نحو الاستقرار الاقتصادي، من خلال الجهود والإجراءات الحكيمة والرشيدة في تطبيقات السياسات التطويرية للبنك المركزي، كما يقوم البنك المركزي العراقي باقتراح سياسات بنيوية جديدة لأعداد الموازنات العامة للسنوات المقبلة(النصيري، مصدر سبق ذكره،2021:ص74).

11- تقديم خدمات القرض العقاري:

حيث تقوم بهذه المهمة المصارف العقارية العراقية، وهي مصارف مالية تجارية حكومية تأسست في بغداد عام 1948، ولها فروع في بغداد والمحافظات، حيث يقدم هذا المصرف تسهيلات في معاملات القروض لأغراض شراء عقار سكني أو شقق سكنية، أو ترميمه أو بنائه، أو استثماره، ومساعدة المواطنين على تملك العقارات لأغراض التجارة أو السكن، طويلة الأمد، مقابل رهن العقار لحين إتمام السداد مع الفوائد، بالإضافة إلى تقديم الدعم والإسناد للدولة المتمثل بالإقراض ولكن بفائدة قليلة(صالح،2022:ص13).

12- تصفية الشركات المفلسة

حيث يقوم البنك المركزي العراقيبالموافقة على تصفية أي مصرف بقرار من مالكه، بموجب قانون رقم(12) لسنة 2004، وإذا قرر البنك المركزي العراقي أن المصرف لا يكفل التصفية بشكل منظم، أو إذا لم يمتثل المصرف لأحكام الفقرة(2)، فيعين البنك المركزي العراقي وصياً وفق الفقرة(1) من المادة (69)، يقوم بتصفية المصرف، فيلغي البنك المركزي العراقي تراخيص أو إجازة ممارسة الأعمال المصرفية الممنوحة للمصرف، وينشر البنك المركزي العراقي قرار التصفية والإلغاء في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين من الصحف الرسمية العامة، ومن ثَمَّ تقوم في محكمة الخدمات

المالية، بإقامة دعوى إفلاس ضد المصرف، في حال عدم وفاء المصرف بالتزاماته المالية من مطلوبات الودائع عند استحقاقها، أو أن تكون قيمة موجودات المصرف أقل من المطلوب. وبالتالي فإن بقاءها دون تلبية الطموحات التجارية يعرقل ويقلل من فرص التنمية الاقتصادية(إبراهيم،2023:ص175).

13- مكافحة الجرائم الاقتصادية

تعد الجرائم الاقتصادية وبالأخص جريمة غسل الأموالإحدى جرائم الفساد التي شهدها العراق، وتسببت في أزمات سياسية واقتصادية مختلفة في أشكالها، وتركت آثاراً سلبية في الاستثمارات المالية وعلى قيمة العملات المحلية، وتهريب الأموال الوطنية إلى الدول الأجنبية عبر القنوات المصرفية، مما يؤثر في حجم المدخرات المحلية وعدم قدرة البلاد على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو وتعطيل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية ، وحدوث انخفاض حاد في أسعارالأوراق المالية، وحدوث أزمة في سيولة النقد الأجنبي فتنعكس آثاره على الموازنة العامة للدولة وعلى الناتج المحلي الإجمالي،وتعد المصارف أهم المقاصد التي يهدف إليها غاسلوالأموال غير المشروعة باعتبارها المكان الأكثر ملاءمة لأنشطتهم حيث يقوم مرتكبو هذه الجرائم بإدخال أموالهم إلى النظام المالي والمصرفي وطمس معالم مصادرها الأصلية وغير المشروعة، ثم إعادة ضخ هذه الأموال من جديد كأموال مشروعة(الوائلي،2006:ص11)، وهنا يأتي دور البنك المركزي العراقي في مكافحة جرائم غسل الأموال، بموجب قانون رقم(93) لسنة 2004، الذي أنيط إليه هذه المهمة لمكافحتها من خلال وحدة غسل الأموال في البنك المركزي العراقي، ومكاتب مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى المؤسسات المالية(الحمادي،2005:ص403)، ويعد البنك المركزي العراقي بمنزلة الجهة الرقابية ميدانياً على جميع المؤسسات المالية، واتخذ البنك المركزي عدة إجراءات من خلال

الإشرافوالزيارات التفتيشية المفاجئة، والتأكيد على تطبيق مبدأ (اعرف عميلك) لمعرفة طبيعة عمل العملاء ونشاطاتهم التجارية ومصادر أموالهم وهواتفهم وعناوينهم بشكل مستمر، واتباع إجراءات الحجز التحفظي على الحسابات المشبوهة والتي يتم الإبلاغ عنها من الجهات الأمنية، أو من البنوك وحظر فتح أية حسابات مجهولة الهوية أو ذات أسماء مستعارة(القاضي،2000:ص87).

14- إصدار البطاقات الائتمانية الإلكترونية:

تهدف المصارف التجارية في العراق إلى تقديم أفضل الخدمات عبر مواكبة التطورات التقنية الحديثة والآمنة، واستفادة العملاء من تلك الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، باستخدام الحواسيب الخاصة أو الهواتف الذكية، من أي مكان في العالم والقيام بالعمليات المصرفية بنفسه دون الحاجة إلى مراجعة فروع المصارف، والحصول على كشف الحساب ومعرفة الرصيد وتحويل حساب العميل إلى حساب عميل آخر، ضمن المصرف نفسه،وبطاقة الائتمان هي بطاقات بلاستيكية صادرة من المصارف التجارية، تخول مالكها الحصول على حاجاته من السلع والمنتجات المتنوعة أو خدمات مقدمة من شركة ما دون دفع الثمن حالا، لضمان التزام البطاقات بالدفع وخصمها من حسابه الجاري في البطاقة، وتقوم المصارف باحتساب عمولة لها من هذه العملية، وتشتمل العمولة على أجور بسبب تحويل العملات وتحقيق الفورية المطلوبة(نيازي،2019:ص123)، ولهذا تعد هذه البطاقات ذات أهمية قصوى في تعاملات المصارف حيث تجني أرباحاً هائلة إضافية جراء التعامل بها، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على خدمة المقاصة الإلكترونية التي تمكن العميل من تحصيل مبالغ الصكوك المودعة في حسابه في فترة قصيرة، وهناك أنواع مختلفة من البطاقات، فمن حيث نطاق التعامل هناك بطاقات محلية وإقليمية وعالمية، أما من حيث الجهة المصدرة فهناك بطاقات ماستر كارد، وفيزا كارد. وتعد بطاقة سويتج بلاتينيوم للدفع المسبق أفضل بطاقة ائتمانية في العراق، حيث تستخدم

في أغلب الشبكات التجارية ومراكز التسوق والمطاعم وفي جميع أنحاء العالم(النصيري، مصدر سبق ذكره،2021:ص77)،وجميعها تحقق أرباحاً هائلة للمصارف وتقدم خدمة تسهيل الحصول على السلع والخدمات بشكل فوري.

15- تقديم خدمات هجينة

وهي عبارة عن خدمات ممزوجة ما بين خدمات مصرفية تقليدية، وخدمات مصرفية إلكترونية عبر الإنترنت(الشمري،2008:ص27)، وتحاول مصارفنا العراقية التوجه نحو التطبيقات السحابية الرقمية المدعومة بشبكة الإنترنت، والتي من خلالها يمكن تحقيق إيرادات للقطاع المصرفي بفضل اتباع إستراتيجية السحابة القوية(Cloud) وتقديم خدمات سريعة.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية في القطاع المصرفي العراقي

يعد تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في القطاع المصرفي أحد الوسائل الرقابية المباشرة على القطاع المالي، فمن خلال المؤشرات التي تتضمنها يكون هناك قدرة على التنبؤ، فيما إذا تحدث أزمات وشيكة أو محتملة، ومعرفة الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي، ومعرفة عمل السلطة النقدية(حميد،2016:ص7)، وهذه المؤشرات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: مؤشر حجم الودائع لدى القطاع المصرفي

يشير حجم الودائع في القطاع المصرفي إلى مستوى كفاءة وتطور الجهاز المصرفي وقدرته على اجتذاب رؤوس الأموال وتعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع وتنميتها وفي تحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في العراق، وتقع مهمة تمويل

الاستثمار على عاتق المؤسسات المصرفية والمالية لتحفيز الاستثمار والادخار معاً وزيادة أرباح المصارف(بو أحمد،2015:ص20)،ومن أجل الكشف عن ذلك ومدى تحققه للنمو والتنمية، ومدى تأثير ذلك في تنشيط الاستثمار والإنتاج، ومن ثَمَّ معرفة المستوى الاقتصادي بشكل عام، ومعرفةمدى تطور نشاط القطاع المصرفي بشكل خاص، سيتم اعتماد مؤشر حجم الودائع لدى القطاع المصرفي بالاعتماد على بيانات وإحصائيات البنك المركزي العراقي السنوية، والجدول رقم (1) يبين إجمالي الودائع في العراق للمدة من (2007– 2024).

الجدول رقم (1)

إجمالي الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2007–2024) ترليون دينار

السنة	إجمالي الودائع	ودائع القطاع الخاص	ودائع القطاع العام	ودائع الحكومة المركزية	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الودائع /الناتج المحلي الإجمالي%	ودائع القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي%	ودائع القطاع العام/الناتج المحلي الإجمالي%	ودائع الحكومة المركزية/ الناتج المحلي الإجمالي %
2007	26.1	9.4	2.7	14	48	54.38	19.52	5.63	29.17
2008	34.5	11.6	5.8	17	51.7	66.73	22.44	11.22	32.88
2009	38.5	12.6	11.4	14.4	54.7	70.38	23.03	20.84	26.33
2010	47.9	5.4	42.4	11.6	58.4	82.02	9.25	72.60	19.86
2011	56.1	6.3	49.8	11.4	63.6	88.21	9.91	78.30	17.92

23.06	75.39	12.16	87.69	70.7	16.3	53.3	8.6	62	2012
24.5	79.63	13.41	93.22	73.8	15.4	58.8	9.9	68.8	2013
25.06	80.30	14.13	94.23	74.2	16.4	59.8	10.1	68.9	2014
26.07	85.20	15.22	95.22	75.3	16.8	60.2	10.2	69.2	2015
21.7	83.71	15.53	91.1	79.2	17.2	66.3	12.3	72.2	2016
22.5	88.13	20.22	92.75	80.1	18.1	70.6	16.2	74.3	2017
27.51	89.92	24.20	93.61	81.4	22.4	73.2	19.7	76.2	2018
27.09	90.52	24.10	93.88	83.4	22.6	75.5	20.1	78.3	2019
27.63	93.77	25.35	94.97	83.6	23.1	78.4	21.2	79.4	2020
31.15	94.41	26.04	95.24	84.1	26.2	79.4	21.9	80.1	2021
31.39	97.51	27.1	96.09	84.4	26.5	82.3	22.9	81.1	2022
32.94	97.21	27.37	96.63	86.2	28.4	83.8	23.6	83.3	2023
32.88	98.08	28.04	97.07	88.8	29.2	87.1	24.9	86.2	2024

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لحجم الودائع المصرفية.

ويشير الجدول أعلاه بأن إجمالي الودائع في العراق للمدة من(2007- 2024) قد اتخذ المسار التصاعدي، وهذا يشير إلى فاعلية هذا القطاع وأهميته كمؤسسات

مصرفية، ودور هذه الودائع في تخفيض عجز الموازنة للدولة وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الأرباح،كما يبين مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بأن هناك ارتفاعًا في هذا المؤشر لصالح القطاعالعام الحكومي لأن الاقتصاد العراقي يهيمن عليه القطاع العام. أما حصة القطاع الخاص من الودائع فهي متواضعة.

كما يؤكد المؤشر أعلاه تنامي تقديم الخدمات المصرفية والمالية في العراق، باستثناء فترات وظروف أمنيةمتوترة عاشها العراق

ثانياً: مؤشر كفاية رأس المال المصرفي

يبين هذا المؤشر معدل وقدرة المصارف على تحمل الخسائر المحتملة الحدوث، أو التعرض إلى الانحسار المالي، فكلما ارتفعت معدلات رأس مال المصارف انخفضت احتمالية تعرضه للانحسار المالي، ويستعمل البنك المركزي العراقي معيار كفاية رأس المال وهو معيار حديث لقياس مدى كفاية رأس المال المحتفظ به في المصارف من أجل مواجهة المخاطر المحتملة، وضرورة تحقيق الأمان والضمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين والمساهمين، وقد حدد البنك المركزي العراقي الحد الأدنى لكفاية رأس المال، والبالغة(15%) للمصارف بشكل عام منذ عام 1994،ثم عدلت إلى(12%) لمصرفي الرافدين والرشيد، لضمان بقاء موجوداتها النقدية، واعتبارا من نهاية عام 2002، و بلغ متوسط كفاية رأس المال نحو(24%) لكلا المصرفين عام 2007، كما أن المادة(3) من قانون المصارف العراقي رقم(82) لسنة 2017، حددت الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بنسبة(20%) لجميع المصارف، لمواجهة تحديات مخاطر الائتمان المصرفي، وفي عام 2020 بلغت نسبة كفاية رأس مال المصارف الحكومية نسبة (33%) لمصرف الرافدين و(17%) لمصرف الرشيد، أما المصارف المتخصصة (الزراعي والصناعي والعقاري)فقد بلغت(17% للزراعي) و(45% للصناعي)، و(7% للعقاري). أما المصارف الأهلية فقد بلغت النسبة(28%-64%)(راضي،2021:ص37).

ولذلك حققت المصارف العراقية رأس مال واحتياطي بمبلغ مجموعه (183808,5) مليون دينار عام 2021، وزيادةقدرها(754715) مليون دينار عما كانت عليه في السنة السابقة والبالغة(527243) مليون دينار مما يشير إلى تحقيق المصارف الزيادة في رؤوس أموالها.

وفي عام 2022 سجل مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أعلى نسب مرتفعة(0,52%- 0,06%)، وهو تغير إيجابي وكبير، أما نسبة مصرف الرشيد فقد تراوحت (2%- 5%)، في حين ارتفعت نسبة رؤوس الأموال من (12,9ترليون دينار) عام 2023، إلى (13,7 ترليون دينار) عام 2024، نتيجة زيادة رأس مال المصارف جراء تأسيس (7) مصارف محلية أهلية فارتفعت إلى (86%) في المصارف الأهلية(البنك المركزي العراقي، 2024: ص7)، ويعد الارتفاع والنمو في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الإيجابية لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق؛ لأن المشاريع الاستثمارية والتنموية الضخمة تحتاج إلى أموال وقروض وسيولة نقدية لتنفيذ المشاريع؛ومن ثَمَّ تسهم بشكل فعال في دفع عجلة التقدم والنهوض الاقتصادي في العراق.

ثالثاً: مؤشر التسهيلات الائتمانية والقروض للقطاع الخاص

يحدد هذا المؤشر نشاط المصارف العراقية في مجال توفير السيولة اللازمة للمقترضين من خلال المستثمرين، بمعنى أن هذا المؤشر يقيس مدى تطور النظام المصرفي في تقديم الخدمات المالية، ومعرفة كفاءة المصارف في منح السلف والقروض للمستثمرين، لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية والإنتاجية، ومدى فاعلية واستفادة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية من ائتمانيات القطاع المصرفي، التي تنعكس إيجابًا على مجمل الاقتصاد الوطني، (البنك المركزي العراقي، مصدر سبق ذكره،2024:ص9).

والجدول رقم(2) يبين إجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاعين العام والخاص للمدة من 2011- 2024.

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام	إجمالي الائتمان	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي%	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان%	معدل نمو إجمالي الائتمان%
2011	2884330	8837205	11721535	49,3	0,2	10,6
2012	3776355	16567721	20344076	58,9	0,1	7,3
2013	1465000	137890000	28438688	21,4	0,5	3,7
2014	1694700	13005000	30000200	22,9	0,5	5,4
2015	1770000	16400000	34123100	24,4	0,5	13,7
2016	1807000	18683000	36752600	36,2	0,5	7,7
2017	1816500	18999000	37164000	35,7	0,5	1,1
2018	1885000	21500000	39500000	36,2	0,55	2,5
2019	2250000	23240000	40350000	37,1	0,6	2,8
2020	2850000	24150000	41550000	37,3	0,5	7,5
2021	3100000	34250000	4254000	38,7	0,62	7,9
2022	3950000	34850000	4359000	38,9	0,6	8,1
2023	4150000	39500000	4595000	39،1	0,63	9,9
2024	4500000	41500000	4756800	39,6	0,65	10,1

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للأعوام(2011-2024).

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي رصيد الائتمان النقدي للقطاعين العام والخاص بلغ عام 2011 (11721535 مليون دينار)، ثم إلى (36752600 مليون دينار) عام 2016 ثم إلى (18165000 مليون دينار) عام 2017،و(4756800 مليون دينار) عام 2024 تنفيذاً لتوجهات وسياسات الدولة بإعطاء فرصة أكبر لمساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، واتساع أعمال القطاع الخاص غير الرسمية التجارية والزراعية وأعمال التوظيف الشخصي، حيث بلغت نسبة الأعمال الاقتصادية غير الرسمية (65%)، من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شكلت نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة(39,6%)، عام 2024.لحاجة البلادللمشاريع التنموية الكبيرة وهذا ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي.

رابعاً: مؤشر استقرار قيمة العملة الوطنية

يعد الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من أهم المؤشرات التي من خلالها تتحقق التنمية الاقتصادية، ويسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق هذا المطلب، وهنا يأتي دور السلطة النقدية بالحفاظ على قيمة العملة والدفاع عنها من خلال مؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية نسبة إلى عرض النقد الواسع M2، ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبيةإلى العملة المصدرة، بالإضافة الى معدلات التغيير في أسعار الفائدة، ومن ثَمَّ معرفة الزيادة في حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي(ثويني،2024:ص53). حيث تعد الاحتياطيات الأجنبية محور دفاع لبقاء عملة البلد في وضع آمن وسليم، تحميها من الأزمات غير المتوقعة، والحفاظ على استقرارها في السوق المحلي، كما تعد وسيلة دعم الثقة في قيمة العملة المحلية، وتقليل مخاطر هروب رأس المال، ويمكن قياس كفاية الاحتياطيات الأجنبيةإلى العملة المصدرة ومدى قدرة تغطيتها(البنك المركزي

العراقي، مصدر سبق ذكره،2024:ص11)، فقيمة العملة المحلية تستمد قوتها من حجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي .

والجدول رقم(3) يبين نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة.

السنة	صافي الاحتياطيات الأجنبية	العملة المصدرةM2	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبيةإلى العملة المصدرة M2%
Q32022	121,897	153,728	79,3
2022 Q4	140,637	168,291	83,7
Q12023	142,346	170,464	83,9
Q22023	142,704	177,474	85,3
Q32023	145,104	173,970	85,9
2024 Q3	150,543	175,564	88,7

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة الاحتياطيات الأجنبيةإلى العملة المصدرة، حيث بلغت 85,9% للفصل الثالث عام 2023، مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت نسبة 79,3% وهي أكبر من النسبة المعيارية(20%)، بسبب ارتفاع معدل نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي بنسبة 18,2%، مقارنة مع معدل نمو العملة المصدرةM2 البالغ 13,2% للمدة ذاتها، وهذا يعني تفوق النموفي الاحتياطيات الأجنبية، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً لأنها تفوق النسبة المعيارية والبالغة(100%)، مع استبعاد عائد الإصدار النقدي، وأن حجم الاحتياطيات الأجنبية يقع

ضمن حدود الامان لمواجهة التحديات الاستثنائية والطارئة، وتحقيق الاستقرار النقدي والمستوى العام للأسعار ومنع حدوث التضخم.

خامساً: مؤشر التغير في معدلات أسعار الفائدة:

ومن خلال هذا المؤشر يمكن معرفة أثر التغير في أسعار الفائدة في النشاط المالي واستقراره، وإجمالي الودائع طويلة الأمد، بالإضافة إلى معرفة معدل التضخم وأثره في قيمة العملة المحلية، ومن خلاله يمكن أيضاً معرفة أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع في المصرف(ثويني، مصدر سبق ذكره،2024:ص55)، فقد انخفضت أسعار الفائدة لمدة سنة من (5,16%) الى (4,91%) عام 2023، كما انخفضت نسبة الفائدة الممنوحة على ودائع التوفير من (3,49%) إلى (3,28%)، بمعنى أن سعر الفائدةتمثل أداة المصارف للتأثير في حجم الودائع، كما أن التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة تؤثر في النشاط المالي، ولهذا تعد أسعار الفائدة إحدى أدوات الاستقرار المالي. والجدول رقم(4) يبين أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير الثابتة.

جدول رقم(4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير الثابتة

السنة	مجموع الودائع الثابتة والتوفير(مليون دينار)	سعر الفائدة الاسمي لمدة 6 أشهر	سعر الفائدة الاسمي لمدة سنة	سعر الفائدة الاسمي لودائع التوفير
Q32022	26,037,275	4,34	5,16	3,49
Q42022	26,828,449	4,26	5,09	3,28
Q12023	26,303,154	4,30	5,17	3,65
Q22023	27,228,689	4,35	5,27	3,66
Q32023	27,338,695	4,45	5,35	3,69
2024 Q3	29,546,760	5,71	6,67	3,63

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي

الخاتمة:

يعمل القطاع المصرفي في العراق بشكل فعال في ظل بيئة اقتصادية سليمة ومستقرة، ويتحدد تأثير السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف العراقية بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي، مجموعة من المؤشرات تعكس واقع هاتين السياستين في الاقتصاد، حيث تلجأ السياستان إلى وضع إستراتيجية تتكون من سلسلة مترابطة الأثر والعلاقة من الأهداف التشغيلية التي لها القدرة على التأثير المباشر في الأهداف النهائية، التي تمثلت في توحيد أسعار الصرف في السوق المحلية وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف لسد متطلبات القطاع الخاص في تمويل استيراداته، والسيطرة على حجم السيولة وفقاً لسعر صرف توازني، وبما ينعكس على رفع القوة الشرائية للدينار العراقي؛ومن ثَمَّ تحسين القيمة الحقيقية للدخل، مما يهيئ للمصارف موارد بالعملة الأجنبية تستطيع من خلالها فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية، والواضح أن القطاع المصرفي يساند الحكومة في توفير السيولة النقدية، والأرباح وتمويل مشاريع استثمارية وبرامج تنموية، وزيادة معدلات نمو القطاعات وتحفيز مساهمتها في تكوين الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة العملة الوطنية، والسيطرة على السياسة الائتمانية وضبطها، لذلك احتلت المصارف العراقية أهمية كبيرة لاحتفاظها على المدخرات، والاحتفاظ بجزء من مواردها على شكل نقود وأرباح ورأس مال، لتتمكن من تجاوز الأزمات الاقتصادية كافة وتغطية الخسائر التي تتعرض لها.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

1. أهمية القطاع المصرفي في العراق في تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية، واستمراره في تحفيز الاقتصاد الوطني، ونجاح دوره التنموي وتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة، مستنداً في عمله على دعوة الحكومة على تنويع مصادر الإيرادات، وعدم الاعتماد على النفط بوصفه موردًاأساسيًا للإيرادات.
2. حققت المؤسسات المالية والمصرفية في العراق أرباحًا وإيراداً ضخماً من الأموال المودعة ومن إصدار البطاقات الائتمانية الإلكترونية، يضاف إلى الإيرادات الحكومية، مما يشير إلى كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته في توفير السيولة النقدية اللازمة لإدارة الدين الحكومي العام الداخلي والخارجي، وسداد ديونها مع الفوائد وبدون عمولة.
3. تولت المصارف مهمة اقتراح سياسات بنيوية جديدة، لإعداد الموازنات العامة للسنوات المقبلة، بوصفها الوكيل المالي للحكومة، وعالماً بجميع الموجودات النقدية والمالية لدى البنك المركزي العراقي.
4. أظهرت نتائج مؤشرات حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي تزايداً كبيراً، مع تزايد أرباح المصارف نتيجة لتنشيط الاستثمار والإنتاج وتطور نشاط القطاع

المصرفي، كما سجل مؤشر كفاية رأس المال المصرفي العراقي نسباً مرتفعة للأعوام2022 و2023 و2024 نتيجة تأسيس المصارف المحلية الأهلية، مما يعد مؤشراً إيجابياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق؛ لأن المشاريع التنموية الضخمة تحتاج إلى أموال وقروض وسيولة نقدية لتنفيذها.

5. أسهمت التسهيلات الائتمانية والقروض للقطاع الخاص في استفادة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية من هذه الائتمانيات، كما استطاع البنك المركزي العراقي الحفاظ على قيمة العملة الوطنية واستقرارها في السوق المحلية من خلال حجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي، مما انعكس بشكل إيجابي على مجمل الاقتصاد الوطني.
6. لعب البنك المركزي العراقي دوراً مهماً في مكافحة جرائم غسل الأموال غير المشروعة، من خلال وحدة غسل الأموال في البنك المركزي العراقي ومكاتبه ومؤسساته المالية، باعتباره الجهة الرقابية على عمل المصارف، فكان له الدور البارز في كشف تهريب الأموال الوطنية إلى الدول الأجنبية عبر القنوات المصرفية؛ومن ثَمَّ الحفاظ على الأموال الوطنية والمدخرات المحلية،ومن ثَمَّ على الناتج المحلي الإجمالي.
7. أثبت البنك المركزي العراقي جدارته في دعم الاقتصاد الوطني وإسناده في تجاوز الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العراق، ومنها أزمة هبوط أسعار النفط عالمياً وتجاوز محن قلة الإيرادات المتحصلة من بقية القطاعات في فترة انتشار جائحة كورونا عام 2020، مما انعكس على تجاوز الفقر، ومن ثَمَّ ارتفاع الدخل الفردي.

التوصيات:

من خلال ما تم عرضه في متن البحث،يمكن تقديم عدة مقترحات وتوصيات لعلها تسهم في تحفيز الاقتصاد الوطني منها:

1- دعوة الحكومة العراقية للتعامل مع النقاط والتجارب المضيئة للبنك المركزي العراقي، وإغنائها بمقترحاتهم ورؤاهم لبناء اقتصاد وطني متين قادر على تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة المحتملة الوقوع.

2- اتخاذ إجراءات فورية بإعادة توزيع الكثافة المصرفية للمصارف الأهلية بما يتناسب مع الحاجة الفعلية للاقتصاد العراقي. وتأهيل المصارف المتعثرة والبالغ عددها(20) مصرفاً، والقيام بدراسة جدوى اقتصادية ومساندتها للاستمرار في مزاولة أعمالها، أو دمجها وفقاً لدليل الدمج الذي أصدره البنك المركزي العراقي عام 2019.

3- تنفيذ قرارات مجلس الوزراء رقم(110) لسنة 2009، ولجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء رقم(141) لسنة 2012، والتي صدرت سابقاً وتضمنت دعم القطاع المصرفي والمصارف الأهلية خاصة، وفتح حسابات للوزارات والدوائر الحكومية وقبول الصكوك المصدقة، وفتح الاعتمادات المستندية للحكومة بمبلغ(50 مليون دولار)، لأن عدم تنفيذها سيعرقل أعمال وأنشطة المصارف الأهلية،ومن ثَمَّ يؤثر فيإيراداتها وسيولتها، وفي دورها التنموي.

4- الاستمرار في استخدام التقنيات المصرفية الحديثة وتطوير العمل المصرفي، واستكمال تطبيق معايير المحاسبة الدولية(IFRS)، والتي تتضمن إعداد قوائم وتقارير مالية ومحاسبيةإلكترونية يسمح بوضع وإعداد وعرض بنود البيانات المالية بتنسيق موحد وقابل للقراءة من الكمبيوتر، ومن ثَمَّ الحصول على استشارة دولية منالخبراء والأطراف المهتمة بالشأن المالي والمصرفي، من مناطق جغرافية مختلفة، ومعرفة وجهات نظرهم من خلال ورقة مناقشة تعرض على شاشة الكمبيوتر فيقوم الخبراء والأطراف المهتمون بتقديم اقتراحاتهم واستشاراتهم.

5- إعادة التوازن بين المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، من حيث النشاط والمهام ورؤوس الأموال، وإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد، وفق ما ورد في الاتفاق مع البنك الدولي منذ سنوات، حيث يتكون هيكل القطاع المصرفي من (7) مصارف حكومية، تستحصل على 86% من مجموع ودائع الحكومة، و78% من مجموع الموجودات، أما المصارف الأهلية فعددها(72) مصرفاً تجارياً وإسلامياً، تستحصل على 76% من رأس مال القطاع المصرفي، ولم تحصل إلا على 13% من الأرباح السنوية المتحققة كمستوى إجمالي، وهذه فجوة كبيرة، ما يؤكد حاجة المصارف الأهلية إلى الدعم الحكومي.

6- تطبيق سلطة القانون للقضاء على ظاهرة عدم التزام بعض المقترضين بسداد ديونهم، وظاهرة تأجيل تسديد القروض للأشهر الأولى من تاريخ القرض، لفترات انتشار جائحة كورونا عام 2020،حيث بلغت الديون المتعثرة بحدود 70% من ديون المصارف الحكومية، و30% من ديون المصارف الأهلية، وهي نسبة كبيرة من مجموع الائتمان النقدي.

7- تدريب وتأهيل الموارد البشرية المصرفية، والتركيز على فئة الطلبة الخريجين لتنمية قدراتهم بالتنسيق مع مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي، واستثمار

رأس المال البشري في كافة مجالات العمل المصرفي، وتعزيز دورهم في التنمية المستدامة.

المصادر:

اولا : الكتب

1- الياسري، ابراهيم جاسم،(2022)،تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية العراق انموذجاً، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف.
2- البرزنجي، احمد محمد فهمي،(2019)، مدخل في التمويل والاستثمار، ط2، دار الدكتور للعلوم، بغداد.
3- شندي، اديب قاسم،(2011)،الاقتصاد العراقي الى اين، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف.
4- حميد، اوس طارق،(2016)، التشريعات المنظمة لعمل المصارف الخاصة، الصقور للنشر والتوزيع، بغداد.
5- العريقات، حربي محمد موسى،(1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن.
6- العريقات، حربي محمد موسى، عقل، سعيد جمعة،(2010)، إدارة المصارف الاسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
7- عمر، حسين،(1978)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط2، دار الشروق، جدة.
8- الحمادي، خالد حمد محمد،(2005)، غسيل الأموال في ضوء الاجرام المنظم، دار النهضة العربية، بيروت.
9- الراوي، خالد وهيب،(2008)، إدارة المخاطر المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

10- بو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل،(2015)، إدارة المصارف، دار الاثير للنشر، الموصل.

11- الدوري، زكريا، السامرائي، يسرا،(2013)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

12- النصيري، سمير،(2021)، الاقتصاد العراقي تحديات الانهيار واستراتيجية النهوض، ط1، مركز باليت للطباعة والنشر، دار الكتب والوثائق، بغداد.

13- النصيري، سمير،(2014)، التداعيات الاقتصادية في دول الحراك العربي والتجربة العراقية في تطبيقات السياسة النقدية 2004-2013، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

14- النصيري، سمير،(2013)، منهجية الاصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق، دار الكتب والوثائق، بغداد.

15- الشمري، صادق راشد،(2008)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الكتب والوثائق، بغداد.

16- الشمري، صادق راشد،(2006)، سياسات الاقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية الواقع والافاق المستقبلية، ط2، مطبعة عزة، بغداد.

17- النجار، صباح مجيد،(2017)، امكانية تطبيق الصيرفة الالكترونية في البيئة العراقية،ط1، دار المطبعة العراقية، العراق.

18- المشهداني، عبد الرحمن نجم، العبيدي، زينة سامي،(2020)، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، بغداد.

19- سعيد، عبد السلام،(2017)، إدارة المصارف خصوصية العمل المصرفي،ط2، دار سيسبان للنشر،العراق.

20- خميس، عبد السلام محمد، العزاوي، محمد عبد الوهاب،(2014)، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي، ط1، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

21- السيد علي، عبد المنعم،(1984)، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، ج2، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد.

22- ثويني، فلاح حسن،(2024)، المصارف الرقمية والوصول السهل الى التمويل، دار الكتب والوثائق، بغداد.

23- القريشي، محمد صالح،(2010)، علم اقتصاد التنمية، ط1،دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن.

24- القاضي، محمد محمدمصباح،(2000)، ظاهرة غسيل الأموال ودور القانون الجنائي في الحد منها، دار النهضة العربية، بيروت.
25- مطر، محمد،(2004)، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
26- طه، مصطفى كمال،(2002)، العقود التجارية وعمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
27- فهد، نصر حمود مزنان،(2009)، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1- حسين، عباس ناصر علي،(2018)، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق وآثارها في بعض المتغيرات النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
2- زاير، علي حسن،(2014)، امكانية اعتماد نظام التأمين عن الودائع ودوره في الاصلاح المصرفي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

ثالثاً: الدوريات

1- دحام، الهام وحيد،(2013)، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
2- راضي، حسن خلف،(2021)، الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة المنارة، العدد(3)، جامعة آل البيت، الاردن.
3- حمزة، حسن كريم،(2015)، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(32)، المجلد 11، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
4- الزبيدي، حسن لطيف كاظم،(2020)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
5- الزبيدي، حسن لطيف كاظم، ثويني، فلاح حسن،(2021)، البنك المركزي العراقي الادوار المهمات خيارات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف.

6- عبود، سالم محمد،(2013)، تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(5)، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد.

7- عمران، ستار جابر،(2019)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(42)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

8- الحديثي، صلاح الدين حامد، سالم، سالم عبد الحسين،(2010)، حوالات الخزينة واستعمالاتها في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد(60)، المجلد 16، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

9- الغالبي، عبد الحسين جليل،(2004)، نحو دينار عراقي امثل الفئات والكميات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(2)، المجلد 1، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

10- ابراهيم، مجيد احمد،(2023)، التصفية الطوعية للمصرف دراسة مقارنة، مجلة الباحث للعلوم القانونية، العدد(2)، المجلد 4، جامعة الفلوجة، كلية القانون.

11- نيازي، محمد مصطفى،(2019)، البطاقات الائتمانية انواعها وتكييفها الفقهي، مجلة اسراء الدولية، العدد(1)، المجلد 10، اكاديمية المالية الاسلامية ، ماليزيا.

12- صالح، مظهر محمد،(2022)، احتياطيات العراق المالية واطروحة سداد الديون الخارجي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(75)، مجلد 20، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

13- صالح، مظهر محمد،(2008)، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(18)، مجلد 6، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

14- محسن، مها مزهر،(2016)، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009- 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد(92)، المجلد 22، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

15- الليلة، ميسون علي حسين،(2013)، الأوراق المالية واسواقها مع الاشارة الى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، العدد(1)، المجلد 21،رئاسة جامعة بابل.

16- حسين، هندرينحسن،(2022)، دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2005- 2021، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(75)، المجلد 20، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

17- الوائلي، ياسر خالد،(2006)، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ، العدد(80)، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العراق.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 109
march 2025

Fifty First Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233